الهيئة الاتحادية للضرائب
FEDERAL TAX AUTHORITY

United Arab Emirates

التقرير السنوي للهيئة الاتحادية للضرائب 2019

إنجازات مستمرة

تطوير دائم

يستعرض التقرير السنوي للهيئة الاتحادية للضرائب أبرز الإنجازات التي حققتها خلال عام 2019، متضمناً أبرز المؤشرات الإحصائية المتعلقة بهذه الإنجازات.

جميع الحقوق محفوظة للهيئة الاتحادية للضرائب.
في حال نسخ أو اقتباس أي جزء أو معلومات من التقرير يجب ذكر المصدر.

" نحـن ماضـون بـإذن الله في العمـل على تكويـن وإقامة هيـكل اقتصادي متـوازن، يقـوم علـى تنويـع مصادر الدخـل، وضمان اسـتمرار معدلات نمو جيـدة فـي كافـة القطاعـات، والارتفاع بمسـتوى معيشـة ودخل الفرد "

صاحـب السـمو الشـيخ خليفـة بـن زايـد آل نهيأن رئيس الدولـة "حفظه اللّه"

"استراتيجية تنويع الاقتصاد، هي نتاج لنهج التَميُّز الذي وصل بدولتنا إلى مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية "

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة،
رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، "رعاه الله"

المحتويات

مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب	05
الرؤية - الرسالة – القيم	06
ترسيخ الشراكات الاستراتيجية	07
التأسيس، والهيكل التنظيمي	08
الاختصاصات	09
الأهداف الاستراتيجية للهيئة	10
نتائج، وإنجازات	11
الباب الأول: تطوير البيئة الضريبية	12
الفصل الأول: نشر الوعي الضريبي	13
الفصل الثاني: شراكات استراتيجية محلياً وخارجياً	14
الباب الثاني: تطوير نظام ضريبي فعال	15
الفصل الأول: التسجيل والإقرارات الضريبية	16
الفصل الثاني: خدمات دافعي الضرائب	17
الفصل الثالث: السياسات الضريبية	18
الفصل الرابع: تعزيز كفاءة النظام الضريبي	19
الفصل الخامس: مشروعات تطويرية	22
الباب الثالث: الامتثال الضريبي	26
الباب الرابع: جودة وكفاءة الخدمات الإدارية	27

مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب

سمو الشيخ / حمدان بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب

معالي/ عبيد حميد الطاير
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة/ يونس حاجي الخوري
عضو مجلس إدارة

سعادة/ سلطان أحمد بن سليم
عضو مجلس إدارة

الشيخ/ محمد بن عبدالله بن سلطان النعيمي
عضو مجلس إدارة

سعادة/ محمد سلطان بن غنوم الهاملي
عضو مجلس إدارة

سعادة/ محمد خادم الهاملي
عضو مجلس إدارة

سعادة/ عبدالرحمن صالح آل صالح
عضو مجلس إدارة

سعادة/ وليد ابراهيم الصايغ
عضو مجلس إدارة

سعادة/ خليفة سعيد غانم
عضو مجلس إدارة

سعادة/ يوسف علي البلوشي
عضو مجلس إدارة

سعادة/ علي مرشد المرر
عضو مجلس إدارة

سعادة/ يوسف عبدالله العوضي
عضو مجلس إدارة

سعادة/ سعيد راشد اليتيم
عضو مجلس إدارة

السيدة/ عزة محمد السويدي
عضو مجلس إدارة

السيدة/ علياء محمد المرموم
عضو مجلس إدارة

سعادة/ علي خلفان الظاهري
عضو مجلس إدارة

الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية

ترسيخ الشراكات الاستراتيجية

انطلاقاً من توجيهات القيادة الرشيدة برفع جودة الحياة في بيئة مستدامة، وتطوير الخدمات الحكومية للارتقاء بمستوى رفاهية أفراد المجتمع، تحرص الهيئة الاتحادية للضرائب على تطوير وتحسين أنظمتها وخدماتها بصفةٍ مستمرة لإسعاد عملائها.

وتواصل الهيئة سعيها لتقديم جميع وسائل الدعم والمساندة لتمكين الخاضعين للضرائب من الامتثال الضريبي بأساليب مُبَسَّطة استناداً لأفضل الممارسات الدولية، وتقوم الهيئة بعمليات تطوير مستمرة لأنظمتها بهدف إدخال مزيد من التسهيلات في الإجراءات للارتقاء المستمر بخدماتها في ظل منظومة تشريعية تتميز بالحداثة والتكامل، وأعلى معايير الحوكمة والشفافية.

وتبذل الهيئة جهوداً مكثفة للوصول للأهداف التنموية والاقتصادية والمجتمعية للنظام الضريبي، من خلال توثيق التعاون وإقامة شراكات استراتيجية مع كافة الجهات المعنية بالقطاعين الحكومي والخاص، مما كان له كبير الأثر في ارتفاع مستوى الوعي ونشر الثقافة الضريبية لدى دافعي الضرائب، وشرائح المجتمع بصفة عامة، بعد أن وفرت الهيئة الأسس اللازمةً للامتثال الطوعي من خلال أنظمتها الإلكترونية الشاملة.

ويستعرض التقرير السنوي أبرز النتائج والإنجازات التي حققتها الهيئة خلال عام 2019 في كافة قطاعات عملها، وعمليات التطوير المستمرة التي تقوم بها الهيئة.

خالد علي البستاني

مدير عام الهيئة الاتحادية للضرائب

التأسيس، والهيكل التنظيمي

في إطار استراتيجية الإمارات العربية المتحدة لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة، تم إنشاء "الهيئة الاتحادية للضرائب" بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 كهيئة اتحادية عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالأهلية القانونية اللازمة للتصرف وبالاستقلال المالي والإداري، ويتولى إدارة الهيئة ورسم السياسة العامة لها والإشراف على تنفيذها مجلس إدارة برئاسة سمو وزير المالية.

وتقوم الهيئة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها، وتوزيع إيراداتها وتطبيق الإجراءات الضريبية المعمول بها في الدولة، والمقر الرئيسي للهيئة يقع في إمارة أبو ظبي كما أن لها فرع آخر في إمارة دبي.

الهيكل التنظيمي للهيئة الاتحادية للضرائب وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر عام 2018

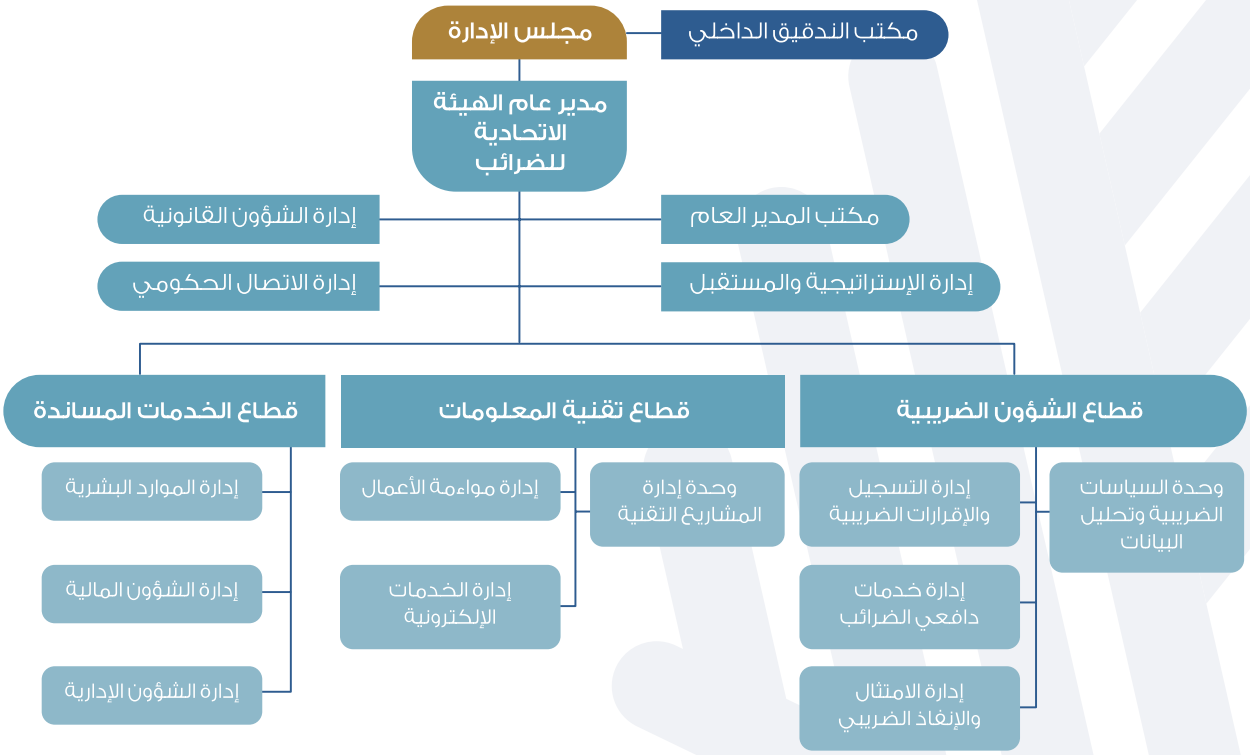

الاختصاصات

- اقتراح التشريعات المتعلقة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة، وتوزيع إيراداتها بالتنسيق مع وزارة المالية.
- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة.
- إنشاء سجلات لدافع الضريبة المسجل والاحتفاظ بها وفقاً لما تحدده القوانين الضريبية الصادرة.
- إصدار التوجيهات والتوضيحات اللازمة لدافع الضريبة فيما يتعلق بحدود التزاماته بالضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة، وفقاً للآليات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.
- التنسيق مع الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات ودافع الضريبة بشأن كل المسائل المتعلقة بالضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة.
- تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها فيما يخص الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة.
- سداد ما يترتب على الهيئة من التزامات مالية.
- تطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تصدق عليها الدولة.
- تجنب حالات الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج الدولة.
- البت في طلبات التسجيل في الأنظمة الضريبية المعمول بها في الدولة، وتخصيص أرقام ضريبية للتسجيل في هذه الأنظمة.
- التعاقد مع بعض الجهات لتنفيذ بعض الأعمال التي تحتاجها الهيئة لممارسة اختصاصاتها.
- تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات والهيئات والاتحادات الدولية ذات العلاقة بالضريبة.
- التنسيق مع الجهات المختصة بشأن الانضمام لعضوية المنظمات والهيئات والاتحادات الدولية ذات العلاقة بالضريبة.
- تمثيل الدولة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية التي يتصل نشاطها بالشؤون الضريبية بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة.
- التفتيش على السجلات والمستندات والوثائق الخاصة بدافع الضريبة.
- مراجعة الإقرارات الضريبية والتقارير المسلمة للهيئة وتدقيقها وتقرير اعتمادها أو تعديلها أو طلب أي معلومات أو مستندات إضافية.
- إصدار الشهادات المتعلقة بالضرائب الاتحادية.
- تطبيق آلية لتسوية النزاعات بين دافع الضريبة والهيئة وفقاً للتشريعات النافذة.
- طلب الاطلاع على أية بيانات أو معلومات موجودة لدى أي طرف ثالث يتوفر في حوزته معلومات تتعلق بشخص خاضع للتدقيق الضريبي، والتي من الممكن أن تكون ضرورية لعملية التدقيق الضريبي.
- الطلب من أي شخص له تعاملات مع شخص خاضع للتدقيق الضريبي، لتزويدها بمعلومات عن هذه التعاملات.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة

الهدف الأول: تطوير بيئة ضريبية متكاملة وفعالة وفق أفضل الممارسات والأنظمة العالمية.

الوصف: يضمن الهدف الاستراتيجي قيام الهيئة بتطوير وتطبيق أنظمة ضريبية تمكن الخاضعين للضريبة من دفع ضرائبهم وتمكن الهيئة من تحصيلها بطريقة فعّالة وبما يسهم في دعم عمليات التطور الاقتصادي التي تشهدها الدولة.

الهدف الثاني: تحقيق أعلى مستويات الامتثال الضريبي وتشجيع الالتزام الذاتي لدافعي الضرائب.

الوصف: يضمن الهدف الاستراتيجي قيام الهيئة بتطوير وتطبيق أنظمة الامتثال الضريبي والإقرارات والإفصاحات وأنظمة التدقيق والإنفاذ بها والتعامل مع حالات عدم الامتثال. بالإضافة إلى قيام الهيئة بتطوير وتطبيق برامج وأنشطة تساعد الخاضعين للضريبة على فهم واجباتهم الضريبية لإيجاد بيئة تشجع على الامتثال للقوانين والإجراءات الضريبية.

الهدف الثالث: ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

الوصف: يضمن الهدف الاستراتيجي قيام الهيئة بتطوير وتطبيق برامج وأنشطة المهام المساندة بجودة وكفاءة وشفافية لدعم الإدارات في تحقيق مهام الهيئة.

الهدف الرابع: ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

الوصف: يضمن الهدف الاستراتيجي قيام الهيئة بتطوير وتطبيق برامج وأنشطة تشجع المعنيين على الابتكار في الخدمات والعمليات والأنظمة لإحداث نقلة نوعية بالقوانين والإجراءات الضريبية وإعداد الخطط المستقبلية لمواكبة المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

نتائج، وإنجازات

واصلت الهيئة الاتحادية للضرائب تنفيذ خططها التطويرية التي تم إعدادها استناداً للمراجعة المستمرة للإجراءات التنفيذية للتشريعات الضريبية بصفة عامة لتحقيق أفضل مستويات الكفاءة في الأداء، بما يحقق سعادة دافعي الضرائب في قطاع الأعمال والمستهلكين من المواطنين والمقيمين والزوار والسياح.

وتحرص الهيئة على دراسة ملاحظات المتعاملين وآرائهم وتوليها اهتماماً كبيراً، كما تتواصل بصفة مستمرة مع شركائها الاستراتيجيين في القطاعين الحكومي والخاص للتشاور بشأن خطط التطوير المستمرة التي تقوم بها الهيئة، والأخذ بملاحظاتهم بهدف الوصول لأفضل المعايير في تطبيق الأنظمة الضريبية.

وسجلت الهيئة العديد من النتائج الإيجابية التي كان لها كبير الأثر في الزيادة المضطردة في معدلات الالتزام الضريبي الذاتي، وارتفاع مستوى الوعي لدى دافعي الضرائب، وزيادة فاعلية الأنشطة والخدمة المقدمة للعملاء.

وشهد عام 2019 إنجازات ملحوظة في مشاريع الهيئة التي شهدت توسعاً ملحوظاً ونقلة نوعية، كما شهد تحديثاً للأنظمة الإلكترونية للهيئة، وسلسلة من التطورات التشريعية الضريبية، وترسيخ دعائم التميز ومواءمة الأعمال، بالإضافة إلى إطلاق خطط وبرامج توعوية جديدة.

ويرصد التقرير السنوي للهيئة أهم النتائج والإنجازات التي حققتها الهيئة الاتحادية للضرائب في القطاعات المختلفة خلال 2019، وذلك استناداً لأهدافها الاستراتيجية الرئيسة والمساندة.

الباب الأول

تطوير البيئة الضريبية

الفصل الأول:
نشر الوعي الضريبي

كثفت الهيئة جهودها التوعوية من خلال اللقاءات والندوات وورش العمل التعريفية، وإصدار الأدلة الإرشادية والتوضيحات، والرد على استفسارات الخاضعين للضريبة، بالإضافة إلى الحملات الإعلانية والإعلامية والرد على استفسارات وسائل الإعلام، وغيرها من وسائل التوعية.

1. العيادة الضريبية:

- تم تكثيف جولات حملة "العيادة الضريبية" التي تنظمها الهيئة الاتحادية للضرائب بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية المحلية والبلديات، والتي يتم من خلالها التواصل المباشر مع قطاعات الأعمال بهدف دعم الخاضعين للضريبة وتوفير التوعية الكاملة بالتزاماتهم الضريبية بما يدعم الامتثال الذاتي المتمثل في التسجيل للضريبة وتقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب المستحقة، وتشمل الحملة كافة إمارات الدولة حيث يتواجد ممثلو الهيئة في أماكن انعقاد العيادة للإجابة على جميع استفسارات ممثلي قطاعات الأعمال.
- تم تنظيم 15 لقاءً في إطار "العيادة الضريبية" شملت جميع إمارات الدولة، وتم خلالها استقبال 669 من المعنيين بالنظام الضريبي.

2. حملة الفاتورة الضريبية:

- أطلقت الهيئة حملة ميدانية للتواصل المباشر مع التجار والمستهلكين في الأسواق المحلية للتوعية بالمعايير القانونية الواجب توافرها في الفاتورة الضريبية، وأهمية إصدارها من قبل كافة الأعمال المسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة حفاظاً على حقوق المستهلكين.
- تشمل الحملة كافة إمارات الدولة تحت شعار "فاتورتك الضريبية، حقك وضمانتك"، وذلك في إطار خطة الهيئة لرفع مستوى الوعي الضريبي بصفة عامة، والتعريف بأهمية الفاتورة الضريبية بصفة خاصة، حيث يتم تنفيذ الحملة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية والجهات المعنية الأخرى في الدولة بهدف حماية حقوق المستهلكين، وزيادة مستوى الالتزام الضريبي في الأسواق المحلية.
- تم تنفيذ 15 جولة في الأسواق شملت زيارة 1975 متجراً في إطار "حملة الفاتورة الضريبية" بجميع إمارات الدولة.

3. حملة العلامة المميزة:

- نفذت الهيئة حملة للتوعية، والتفتيش للتحقق من الالتزام بقرار منع تداول عبوات السجائر غير المعرفة ب "الطوابع الضريبية الرقمية" في الأسواق المحلية الذي دخل حيز التنفيذ الإلزامي في 2019.
- تم خلال الحملة التواصل المباشر مع التجار والمستهلكين في الأسواق المحلية للتوعية بأهمية الالتزام الكامل بتطبيق نظام "وضع علامات مميزة على التبغ ومنتجاته"، حيث قامت فرق مشتركة من المختصين بالهيئة والدوائر الاقتصادية بجولات في المراكز والمحلات التجارية وأسواق التجزئة بشكل عام للتعريف بأهمية الالتزام بالنظام، وتوضيح الغرامات الإدارية التي يتم فرضها في حالات عدم الالتزام بالقوانين الضريبية.
- تم تنفيذ 21 جولة في الأسواق شملت زيارة 482 متجراً في إطار "حملة العلامة المميزة" بجميع إمارات الدولة.

4. ورش عمل:

- عقدت الهيئة 6 ورش عمل منها 3 ورش حول "أهداف وآليات توسيع نطاق الضريبة الانتقائية، وإجراءات التسجيل بالنظام الإلكتروني للهيئة"، و3 ورش للوكلاء الضريبيين ودائرة المالية في عجمان.

12

5. الاتصال الحكومي، والإعلام، والتواصل الاجتماعي:

- حملة التوعية الإعلامية للتعريف بالعيادة الضريبية وأهدافها و موا عيد ها .
- الحملة الإعلامية "فاتورتك الضريبية، حقك وضمانتك"، لتوعية المستهلكين بضرورة الحصول على فواتير ضريبية لمشترياتهم.
- الحملة الإعلامية لتأكيد أهمية التحقق من وجود الطوابع الضريبية الرقمية على عبوات السجائر تجنباً للغش التجاري ومكافحة التهرب الضريبي.
- الحملة الإعلامية للتعريف بأهداف وآليات توسيع نطاق الضريبة الانتقائية، وإجراءات التسجيل بالنظام الإلكتروني.

6. الأدلة الإرشادية، والتوضيحات، والإصدارات التوجيهية:

- إصدار 325 توضيحاً خاصاً للخاضعين للضريبة، و8 توضيحات عامة، وإصدار وتحديث 16 دليلاً إرشادياً ضريبياً باللغة العربية و13 باللغة الإنجليزية.
- إصدار 6 برامج تعلم إلكتروني باللغة الإنجليزية، وإعداد 5 نشرات تو عو ية .
- 25 قرار استثناء إداري في شأن الفواتير الضريبية، والإشعارات الضريبية الدائنة، وتمديد فترة التصدير، وبشأن الاستثناءات المتعلقة بمستندات التصدير.
- 51 نشرة توعوية (إنفوغرافيك) باللغتين العربية والإنجليزية، وفيديوهين باللغتين العربية والإنجليزية.
- نشر 48 خبراً صحفياً.
- 206 نشرات إلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي.
- تنسيق 14 مقابلة إعلامية.
- الإجابة على 60 استفسار إعلامي ورد للهيئة عبر البريد الإلكتروني المخصص للرد على استفسارات الإعلاميين.

جهود مكثفة خلال 2019 لنشر الوعي الضريبي

669
مشاركاً استفادوا من **15** لقاء ضمن مبادرة "العيادة الضريبية".

1975
متجراً شملتهم **15** جولة ضمن "حملة الفاتورة الضريبية" بجميع الإمارات.

482
متجراً شملتهم **21** جولة للتعريف بالعلامة المميزة.

29
دليلاً إرشادياً لتبسيط الإجراءات الضريبية.

333
توضيحاً عاماً وخاصاً صدرت عبر الموقع الإلكتروني لرفع مستوى الوعي الضريبي.

71
خبراً صحفياً، و**51** نشرة توعوية (إنفوغرافيك) أعدتها الهيئة على مدار العام.

206
نشرات إلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي.

60
استفساراً إعلامياً تم الرد عليها.

الفصل الثاني:
شراكات استراتيجية محلياً وخارجياً

بهدف تبادل المعلومات وتطوير خدماتها بصفة مستمرة عززت الهيئة شراكاتها الاستراتيجية وأنشطتها التنسيقية والتعاونية مع الجهات المعنية بالضرائب محلياً وخارجياً، من خلال عقد الاجتماعات الثنائية والقطاعية وتمثيل الدولة في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالضرائب.

1. اجتماعات وتنسيق محلي:

- أكثر من 70 اجتماعاً تنسيقياً عقدتها الهيئة مع جهات بالقطاعين الحكومي والخاص للتعاون المشترك.
- استمر التعاون مع الهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية كأهم الشركاء الاستراتيجيين، فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتنسيق بشأن السلع الانتقائية وغيرها من إجراءات ضريبية.
- كثفت الهيئة تعاونها مع الوكلاء الضريبيين للاطلاع على ملاحظاتهم، والتعرف على مقترحاتهم لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للخاضعين للضرائب، وتمكنيهم من الاطلاع على المنشورات والتحديثات الصادرة عن الهيئة، والقيام بواجباتهم بشكل فعال.
- استمر التعاون مع شركات الشحن والتخليص الجمركي التي تقوم بتقديم خدماتها لمساعدة المستوردين الذين لم يسجلوا للضريبة الانتقائية و/أو ضريبة القيمة المضافة، في تقديم إقراراتهم الضريبية بواسطة البوابة الإلكترونية للهيئة.
- واصلت الهيئة اجتماعاتها التنسيقية مع وزارة المالية فيما يتعلق باقتراح التشريعات ذات العلاقة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات ذات العلاقة وتوزيع إيراداتها، ودراسة مقترحات الوزارة في شأن تعديل المعاملات الضريبية، ومنها المعاملة الضريبية للأراضي، و تقاسم الإيرادات الضريبية.

2. تعاون إقليمي ودولي:

- شاركت الهيئة في المنتدى الأول للتعاون بين الإدارات الضريبية لمبادرة الحزام والطريق الذي عقد في الصين خلال أبريل 2019، الذي تم خلاله انتخاب الإمارات نائبا لرئيس المنتدى، وترأس سعادة خالد علي البستاني مدير عام الهيئة الاتحادية للضرائب وفد دولة الإمارات إلى المنتدى الذي عقد بمشاركة دولية كبيرة، فيما تم استعراض التجربة الرائدة للإمارات في المجال الضريبي خلال جلسة رئيسية بالمنتدى.
- نظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة المالية وصندوق النقد العربي والمركز الدولي للضرائب والاستثمار "المنتدى الإقليمي للضرائب في الدول العربية" الذي عقد في دبي، وألقى سعادة مدير عام الهيئة كلمة في الجلسة الافتتاحية تناول خلالها التطبيق الناجح للنظام الضريبي.
- شاركت الهيئة في 10 اجتماعات تنسيقية مع فرق ولجان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفريق عمل النظام الضريبي الموحد بدول مجلس التعاون.
- عقدت الهيئة عدداً من الاجتماعات الثنائية مع كلٍ من المملكة العربية السعودية وأوزباكستان، لمناقشة المواضيع المتعلقة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

شراكات استراتيجية فعالة

70

اجتماعاً تنسيقياً عقدتها الهيئة مع ممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص.

- تنسيق متواصل مع وزارة المالية والهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية بشأن الإجراءات الضريبية.

10

اجتماعات ضريبية شاركت فيها الهيئة على المستوى الخليجي.

- تكثيف التعاون مع الوكلاء الضريبيين، وشركات الشحن والتخليص الجمركي لتحسين الخدمات المقدمة للخاضعين للضرائب.
- تواجد فعّال في منتديات ومؤتمرات ضريبية هامة إقليمياً ودولياً.

الباب الثاني

تطوير نظام ضريبي فعَّال

الفصل الأول: التسجيل والإقرارات الضريبية

استمرت الهيئة في تطبيق مزيد من الإجراءات لتوفير التسهيلات الكفيلة بإدارة عمليات التسجيل والإقرارات الضريبية وفقا لأفضل الممارسات العالمية، وتحقيق مزيد من التفاعل مع الخاضعين للضريبة، وإدارة وتحصيل الضرائب بأساليب تتميز بالشفافية والوضوح.

وتحرص الهيئة على تذليل أية عقبات قد تواجه الخاضعين للضريبة خلال إجراءات التسجيل أو تقديم الإقرارات الضريبية، كما تكثف جهودها لضمان المراجعة الدقيقة لجميع طلبات التسجيل أو الإقرارات المقدمة إلكترونياً، للتأكد من دقة البيانات المقدمة ومصداقيتها، وذلك بهدف ضمان كفاءة الامتثال للنظام الضريبي، وآلياته، والالتزام بتطبيق التشريعات.

ووفرت الهيئة البيئة الإجرائية المناسبة لتمكين دافعي الضرائب من التسجيل، وتقديم الإقرارات الضريبية وسداد الالتزامات المترتبة عليهم، ومن المؤشرات الهامة خلال عام 2019 المتعلقة بالتسجيل والإقرارات الضريبية:

- 21 % زيادة سنوية في قيمة الإقرارات الدورية المقدمة للهيئة.
- إنجاز 34,252 طلب استرداد، ومراجعة التصاريح الطوعية المرتبطة بطلبات الاسترداد لضمان كفاءة ودقة الرصيد الدائن لطالب الاسترداد.
- تحسين وتطوير إجراءات إلغاء التسجيل حرصاً من الهيئة على إنجاز المعاملات في الوقت المحدد.
- بلغ عدد طلبات شهادات التسجيل الضريبي 12,561 طلباً، تم فحصها، وتصحيحها، وطباعتها وتوجيهها إلى المختصين.
- معالجة 2,559 طلب تسجيل لمجموعات ضريبية و6,219 طلب تعديل لمجموعات ضريبية.
- تم تطوير آلية ذكية لتحويل المبالغ المدفوعة بالخطأ على رقم التسجيل الضريبي الملغي وعلى المدفوعات المتنوعة إلى أرقام التسجيل الضريبية الصحيحة.

1. ضريبة القيمة المضافة:

شهد تطبيق ضريبة القيمة المضافة العديد من التطورات الإيجابية، في ظل انتشار الوعي الضريبي بين قطاعات الأعمال، مما ساهم في زيادة نسب الالتزام الطوعي من الخاضعين للضريبة، مع زيادة الإدراك بأهمية تطبيق هذه الضريبة، وتأثيراتها الإيجابية على تطوير مستوى الخدمات، في حين تلاشى الأثر التضخمي للضريبة تدريجياً خصوصاً مع انخفاض نسبتها التي تبلغ 5% على توريد معظم السلع والخدمات، وتعد الأدنى عالمياً.

وتم تسجيل معدلات استجابة متميزة من قطاعات الأعمال في ظل بيئة تشريعية متطورة تتوافق مع أفضل المعايير المتبعة في إدارة الضرائب، وظهر ذلك من خلال مؤشرات عديدة منها:

- ارتفاع عدد المسجلين لضريبة القيمة المضافة بنهاية 2019 إلى 308,777 منشأة و11,658 مجموعة ضريبية، مقابل 251,653 منشأة، و10,910 مجموعات ضريبية بنهاية 2018 بنمو سنوي إجمالي بلغ 22.04.
- معالجة 100,105 طلبات للتسجيل بضريبة القيمة المضافة.
- إنجاز 172,330 طلب تعديل لضريبة القيمة المضافة.
- مراجعة 46,750 طلب إلغاء تسجيل لكافة أنواع المسجلين بضريبة القيمة المضافة.
- تسجيل ما يزيد عن 800 من الأعمال المشاركة في القرية العالمية في الوقت المحدد.
- معالجة 51 طلب تسجيل للمعارض.
- إنجاز 1494 طلب استرداد خاص بالمساكن المشيدة حديثاً لمواطني الدولة بقيمة إجمالية 97 مليون درهم.
- إنجاز 2,863 طلب استرداد خاص بالدبلوماسيين والبعثات الأجنبية.

2. الضريبة الانتقائية:

منذ بدء تطبيق الضريبة الانتقائية قامت الهيئة بتنفيذ استراتيجية شاملة لإجراء عمليات تطوير مستمرة لرفع كفاءة تطبيقها لتحقيق الهدف الرئيسي لها المتمثل في تسريع وتيرة بناء مجتمع آمن وصحي عبر تخفيض نسبة استهلاك السلع التي تضر بصحة أفراد المجتمع وتؤثر على جودة البيئة، فضلاً عن زيادة الموارد المالية لدعم التوسع الحكومي بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

وارتكزت استراتيجية التطوير التي انتهجتها الهيئة على محورين أساسيين تمثل الأول في الارتقاء المستمر بآليات تطبيق الضريبة من خلال تطوير الأنظمة الإلكترونية المستخدمة من قبل المسجلين، وتمثل المحور الثاني في المراجعة الدائمة للإجراءات التنفيذية والقواعد المنظمة للتطبيق لتحسينها بصفة مستمرة.

من أبرز مؤشرات زيادة كفاءة تطبيق الضريبة الانتقائية:

- ارتفع إجمالي عدد المسجلين للضريبة الانتقائية إلى 1100 مسجل مقابل 856 مسجلاً بنهاية 2018 بارتفاع سنوي بلغت نسبته 28.51%.
- معالجة 922 طلب تسجيل للضريبة الانتقائية.
- العمل على تطوير وتحسين مصفوفة المناطق المحددة، عن طريق إبلاغ المسجلين باستكمال إجراءات تجديد المناطق المحددة.
- تطوير نظام تسجيل السلع بما يتناسب مع مشروع التوسع في الضريبة الانتقائية.
- استحداث نظام تسجيل أسعار السلع الانتقائية بالتعاون مع الشركة المشغلة للتحقق من المستندات المطلوبة وإنشاء رقم عالمي معرف للسلع التجارية.
- فرز وتعديل لائحة أسعار سلع (السجائر والتبغ ومنتجاته) المسجلة التي يبلغ عددها حوالي 10 آلاف سلعة إلى عدة أقسام حسب طبيعة المنتج.
- تحسين إجراءات الضمان المالي بإضافة خاصية تجعل من غير المتاح للمسجل استكمال الطلب دون أن يكون مورد أو مصدر أو مُخَزِّن.
- حصر حالات المسجلين في المناطق المحددة الذين لم يدفعوا رسوم التجديد، والطلبات المعلقة عند المسجلين، وإرسال تذكير عاجل إلى هؤلاء المسجلين، مع إعلامهم بالخطوات اللازمة للمتابعة وتنبيههم لاستكمال إجراءات تجديد المناطق المحددة، والمضي قدمًا في طلباتهم غير المكتملة .
- تفعيل إلغاء تسجيل المناطق المحددة بتشكيل خانة لتعليقات إعادة التقديم حديثًا من خلال أخذ معلومات من التشريعات وكتيبات تدفق العمليات.

مؤشرات ضريبية

312
ألف مسجل بنظام ضريبة القيمة المضافة.

1100
مسجل للضريبة الانتقائية بارتفاع سنوي **.%28.51**

%21
زيادة سنوية في قيمة الإقرارات المقدمة للهيئة.

34,252
طلب استرداد، ومراجعة تصاريح طوعية تم تدقيقها في **2019**.

1494
طلب استرداد خاص بالمساكن المشيدة حديثاً لمواطني الدولة.

2,863
طلب استرداد خاص بالدبلوماسيين والبعثات الأجنبية.

- تطوير نظام تسجيل السلع بما يتناسب مع مشروع التوسع في الضريبة الانتقائية.
- استحداث نظام تسجيل اسعار السلع الانتقائية للتحقق من المستندات المطلوبة.

الفصل الثاني:
خدمات دافعي الضرائب

شهدت خدمات الهيئة المقدمة لعملائها العديد من التطورات الإيجابية مع التوسع والتنوع في أدوات هذه الخدمات، من خلال تطوير معايير تحديد وتصنيف دافعي الضرائب، وتطوير سلوكياتهم، وتطوير سجل بياناتهم، بالإضافة إلى تقييم أداء الوكلاء الضريبيين وتصنيفهم، وتطوير وتحديث سجلات الأسئلة الشائعة وأجوبتها، حيث تم تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال خلال عام 2019 منها:

- 159 ألف مكالمة استفسارات تم الرد عليها من خلال مركز الاتصال بالهيئة.
- 48.53 ألف استفسار بريدي تم التعامل معها عبر البريد الإلكتروني، منها 16.24 ألف استفسار يتعلق بالتسجيل، و6.75 آلاف استفسارات عامة، و5.64 آلاف استفسار يتعلق باسترداد الضريبة، و4.05 آلاف استفسار يتعلق بالإقرارات الضريبية، و3.5 آلاف يتعلق بالدفع، و13.13 ألف استفسارات أخرى.
- بلغ عدد زوار مركزي دعم دافعي الضرائب في أبوظبي ودبي 20.71 ألف زائر، بشأن أمور تتعلق بالتسجيل، وتقديم الإقرارات والدفع، واسترداد الضريبة، واستفسارات أخرى.
- تطبيق نظام مراقبة وضبط الجودة لجميع قنوات الاتصال الخاصة بالهيئة.
- 186 ساعة تدريبية لموظفي مركز الاتصال في جميع قنوات الاتصال.
- فحص 1038 عينة من البريد الإلكتروني، و1081 عينة من قناة الاتصال الهاتفي، و98 عينة من الزيارات لمركز دعم المتعاملين في إطار التأكد من جودة الخدمات المقدمة.
- تم تنفيذ عدة مبادرات لتحسين سجل المجموعات الضريبية، وطلبات التعديل من خلال مطالبة دافعي الضرائب بإلغاء تسجيل الفروع المسجلة التي من المفترض أن تستخدم نفس رقم التسجيل الضريبي الخاص بالشركة الأم.
- تم العمل على أتمتة عملية إلغاء طلبات الوكلاء الضريبيين والوكالات الضريبية من خلال الدعم الذكي الخاص بالهيئة الذي أدى إلى تحسين آلية إلغاء الطلبات.
- تطوير إجراءات طلبات التسجيل للوكلاء الضريبيين من خلال تعبئة محللي التسجيل نماذج للتحقق من صحة البيانات المرفقة بطلبات الوكلاء الضريبيين، كما تم العمل على آلية جديدة لتسهيل الموافقة على الطلبات.
- تقليص المدة الزمنية لإصدار شهادة الوكيل الضريبي إلى 15 يوم عمل.
- 468 وكيلاً ضريبياً تم اعتمادهم حتى نهاية 2019.
- 31 طلباً تم تنفيذهم لإلغاء ربط وكلاء ضريبيين بوكالات ضريبية.
- 341 طلباً تم تنفيذهم لربط وكلاء ضريبيين بخاضعين للضريبة.
- 1075 إجمالي عدد الوكلاء الضريبيين المرتبطين بوكالات ضريبية.

ترقية مستمرة لخدمات للعملاء

- مبادرات لتحسين سجل المجموعات الضريبية، وطلبات ا لتعد يل .
- دعم ذكي لتحسين آلية الغاء ا لطلبا ت .
- آلية جديدة لتسهيل الموافقة على طلبات تسجيل الوكلاء الضريبيين.

468
وكيلاً ضريبياً تم اعتمادهم بنهاية 2019.

159
ألف مكالمة استفسارات تم الرد عليها من خلال مركز الاتصال بالهيئة.

48.53
ألف استفسار تم التعامل معها عبر البريد الإلكتروني

20.71
ألف زائر تم استقبالهم بمركزي خدمة دافعي الضرائب في أبوظبي ودبي

الفصل الثالث:
السياسات الضريبية

واصلت الهيئة جهودها لتطوير البنية التشريعية بما يتواكب مع المتغيرات المستمرة، وذلك من خلال اقتراح وتنفيذ السياسات الضريبية المناسبة لضمان تعزيز دعائم نظام ضريبي فعال، ولتحقيق ذلك تم التركيز على الأنشطة التالية:

- إعداد السياسة الضريبية التشغيلية الخاصة بغرض الضرائب وتنفيذ وتحصيل الإيرادات.
- رفع الدراسات المتعلقة باقتراح وتحديث السياسات والتشريعات الضريبية.
- وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين والسياسات الضريبية والمسؤوليات المناط بالهيئة القيام بها.
- استمرت اجتماعات اللجنة الاستشارية للسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية، التي تضم ممثلين عن قطاع تجارة التجزئة في الدولة، التي تم تأسيسها بهدف إيجاد آليات وقنوات للتواصل المستمر والتشاور بين الهيئة والخاضعين للضريبة، حرصاً على إشراكهم والأخذ بآرائهم في خطط التطوير المستمرة التي تنفذها الهيئة وإحاطتهم بالمستجدات في النظام الضريبي.
- واصلت لجنة وضع واعتماد الأسعار للسلع الانتقائية اجتماعاتها لمناقشة تحديد وتصنيف السلع (مشروبات طاقة/ مشروبات غازية/ غير خاضعة)، والنظر في طلبات تغيير الأسعار الواردة من تجار ومحلات بيع التجزئة وتغيير تصنيف السلع.

تم إصدار العديد من القرارات التنظيمية وفقاً للمتطلبات المرحلية، في إطار السعي المستمر لتوفير متطلبات بيئة تشريعية مثالية مشجعة على الامتثال تتوافق مع أفضل معايير الحوكمة والشفافية، بما يضمن مزيد من التسهيلات في تطبيق القوانين والإجراءات الضريبية.

شهد عام 2019 إصدار 16 قراراً تنظيمياً تتعلق بضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية منها:

- قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019 في شأن رد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة عن السلع والخدمات المرتبطة ب "إكسبو 2020 دبي".
- قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2019 في شأن السلع الانتقائية والنسب الضريبية التي تفرض عليها وكيفية احتساب السعر الانتقائي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2019 في شأن السعر الانتقائي لمنتجات التبغ.
- قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2019 بشأن الغرامات الإدارية لمخالفة الإجراءات المتعلقة بتطبيق العلامات المميزة على السلع الانتقائية.
- قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2019 في شأن الحد الأقصى للاسترداد النقدي.
- قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (2) لسنة 2019 في شأن تطبيق نظام وضع العلامات المميزة على التبغ ومنتجات التبغ.
- قرار وزاري رقم (131) لسنة 2019 بشأن تحديد قيمة السلعة أو الخدمة القابلة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة عنها من المشارك الرسمي في إكسبو 2020 دبي.
- قرار وزاري رقم (236) لسنة 2019 في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2019 في شأن السلع الانتقائية والنسب الضريبية التي تفرض عليها وكيفية احتساب السعر الانتقائي.
- قرار وزاري رقم (237) لسنة 2019 في تحديد موعد تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2019 في شأن السعر الانتقائي لمنتجات التبغ.
- قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (3) لسنة 2019 في شأن مدة تقديم طلب الاسترداد لضريبة القيمة المضافة على المساكن المنشأة حديثا من قبل المواطنين.
- قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (4) لسنة 2019 في شأن تحديد المهل الخاصة بالاسترداد النقدي لضريبة القيمة المضافة من قبل السياح.
- قرار رقم (7) لسنة 2019 بشأن الفواتير الضريبية والإشعارات الدائنة الضريبية.

إنجازات تشريعية

- إعداد السياسة الضريبية التشغيلية لتنفيذ وتحصيل الإيرادات.
- إجراءات تنفيذ القوانين والمسؤوليات المناطة بالهيئة.
- اجتماعات مستمرة للجنة الاستشارية للسلع الانتقائية.
- تحديد وتصنيف السلع (مشروبات طاقة/ مشروبات غازية/ غير خاضعة).
- بحث طلبات تغيير الأسعار وتغيير تصنيف السلع.
- 16 قراراً تنظيمياً شهدها عام 2019 تتعلق بضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

الفصل الرابع:
تعزيز كفاءة النظام الضريبي

استمرت الهيئة الاتحادية للضرائب في تحديث وتطوير خدماتها الإلكترونية بما يلبي تطلعات عملائها لتوفير البنية التقنية المشجعة على الامتثال الضريبي الذاتي.

وشهد عام 2019 تطبيق أنظمة وإجراءات إلكترونية أكثر تطوراً وتنفيذ العديد من المشاريع التقنية التي من شأنها تسهيل وتسريع عمليات إنجاز المعاملات، وزيادة الوعي الضريبي، ومن أهم هذه الإجراءات:

1. تطوير النظام الإلكتروني لإدارة الضرائب من خلال تنفيذ عدة مشاريع منها:

- إطلاق 3 إصدارات بإدخال تحسينات على نظام الضرائب (e-Services).
- التحقق من صحة رقم التسجيل الضريبي، ومراجعة برمجيات النظام الضريبي.
- تطوير وإطلاق ودعم نظام إدارة الفعاليات داخلياً، وإطلاق ودعم نظام إدارة دورة تطبيق الأنظمة.
- تطوير نماذج التدقيق الخاصة بالتقييم الضريبي.
- تطوير آلية ربط لنظام شهادة الموطن الضريبي.

2. إنجازات ترقية الخدمات الإلكترونية بأحدث التقنيات:

- إطلاق لجنة توجيهية لتقنية المعلومات.
- الإدارة الفعالة لعمليات البنية الأساسية لمراكز البيانات، والحوسبة اليومية للمستخدمين.
- وضع وتنفيذ الخطة التشغيلية لإدارة التغيير، والإصدارات وسياسة النسخ الاحتياطي وغيرها.
- متابعة عمل وإدارة النسخ الاحتياطي والاستعادة، وتحديث سياسات النسخ الاحتياطي.
- استكمال تنفيذ تخطيط اختبارات التعافي من الكوارث، واستعادة النسخ الاحتياطي.
- تعزيز مراقبة التطبيقات الحيوية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمعالجة إدارة الحوادث، بالتعاون مع فرق الموردين.
- إدارة طلبات التغيير لأنظمة الهيئة والبنية التحتية الأساسية، ضمن إجراءات إدارة التغيير.
- مراجعة عمليات إدارة الخدمات الإلكترونية للتأكد من تحقيق اتفاقيات مستوى الخدمة.
- إدارة إصدارات أنظمة الخدمات الإلكترونية الرئيسية (نظام الضرائب) وتغييرات تطبيقاتها.
- تحسين أداء نظام الدعم الفني، وموقع الهيئة الذي يخدم تسجيل طلبات الخدمة وغيرها.
- مراجعة إجراءات فرق الموردين للتحقق الدوري من صحة البنية التحتية وتوافرها، وتحديد مسار ترقية الأجهزة الشبكية، وأجهزة وأنظمة البنية التحتية.
- تحديث سعة البنية التحتية الإلكترونية للهيئة وتحديثها دورياً للاستخدام الأمثل للأنظمة.
- مراقبة الحوسبة والشبكة والتطبيقات، وتحديث وصيانة أداة المراقبة الشبكية.
- استخدام الأجهزة الافتراضية، وتقييم الموارد المتاحة، وتقديم اقتراحات لتوسيع نطاق القدرة.
- إدارة مراكز البيانات بالتعاون مع فريق تقنية المعلومات بوزارة المالية.
- الإشراف على تغييرات الشبكة والتغييرات الأمنية وتقييم متطلبات الأنظمة والتطبيقات.
- تقديم مدخلات وأدلة لمتطلبات التدقيق على إدارة الخدمات الإلكترونية الدورية.
- الإشراف على بيئات مركز البيانات، والأنظمة، وتحديد المشاكل وتسجيلها والإبلاغ عنها.
- متابعة عقد الاتفاقية الإطارية لتوريد أجهزة الحاسب الآلي للمستخدمين.

3. أمن المعلومات:

- إغلاق وتقوية نقاط الضعف الأمنية الحرجة على الموقع الإلكتروني للهيئة والتي قد تتسبب في تهديدات أمنية وخروقات في أمن المعلومات.
- تنظيم وعقد أكثر من 6 ورش عمل توعوية في أمن المعلومات حضرها أكثر من 120 موظفا. لتوعية المستخدمين بالتهديدات المحيطة والمتعلقة بأمن المعلومات والبيانات والتي قد تعرض الهيئة للخطر وتعريفهم بسبل تعزيز خط الدفاع الأول وهو المستخدم.
- إجراء اختبارات مخاطر أمن المعلومات والعمل على إدارة المخاطر المكتشفة، والتنسيق مع الإدارات المختلفة للتقليل من تلك المخاطر ومعالجتها للحد من التهديدات المرتبطة بها.
- إعداد وتصميم وتنفيذ ونشر "لوحة معلومات المخاطر الأمنية"، كتمثيل مرئي للمخاطر الأمنية وحالتها وتصنيفها إلى مجموعات متعددة بحسب النطاق وشدة الخطورة والجهة المعنية.
- تصميم وتنفيذ نظام تشفير البيانات على الأقراص الصلبة للأجهزة المحمولة لحماية بيانات الهيئة من التسرب أو السرقات.
- استحداث وتنفيذ نظام للتحكم في منافذ الأجهزة المحمولة لتوفير الحماية من فقدان البيانات ومنع السرقة، وتشفير الوسائط والحماية من البرامج الضارة.
- تفعيل وتنفيذ المبدأ الأمني "فصل الواجبات" لفريق تطبيقات الأعمال، حيث تم إنشاء بيئات منفصلة ومخصصة لكل فريق كفريق تطوير إعداد البرمجيات، وفريق ضمان الجودة وفريق اختبارات قبول الأعمال ومنع الوصول إلى كل بيئة من قبل الفرق الأخرى.
- تقييم ومراجعة المخاطر المتعلقة بجميع طلبات التغيير على الأنظمة والبنية التحتية ووضع الخطط اللازمة للتقليل من تلك المخاطر والتي من الممكن أن ينجم عنها تهديدات
- مراجعة واعادة تصميم الشبكة الخارجية للهيئة (DMZ) والمواجهة لشبكة الإنترنت لتحقيق مستوى حماية اعلى للشبكة الداخلية للهيئة.
- ترقية غالبية أجهزة وانظمة الشبكات وأمن المعلومات بأحدث الإصدارات للتأكد من خلوها من الثغرات الأمنية التي من الممكن أن تشكل تهديدات ومخاطر أمنية.
- إجراء اختبارات الاختراقات للموقع الإلكتروني للهيئة للتأكد من خلوها من نقاط الضعف التي من الممكن أن تشكل تهديداً لسلامة بيانات دافعي الضرائب والتأكد من اغلاق نقاط الضعف الحرجة.

4. الموقع الإلكتروني المطور للهيئة:

أطلقت الهيئة موقعها الإلكتروني الجديد المطور الذي يعتمد على أحدث تقنيات العرض، ليشكل نافذة واسعة توفر للمتصفحين مجموعة متنوعة من الخدمات والمميزات التي تُسهل الحصول على أي معلومات حول النظام الضريبي في الدولة وآلياته، ويتيح للخاضعين للضريبة تقديم استماراتهم إلكترونياً.

ويعد الموقع المطور منصة إلكترونية شاملة تضم باقة من وسائل التوعية والتثقيف، استناداً لتصميم التجربة الإلكترونية الملائمة لكل مستخدم حسب احتياجاته، بخاصية بحث متقدمة وأتمتة الاستمارات.

5. المساعدة الافتراضية"تارا":

بعد دراسات واختبارات تجريبية عديدة دشنت الهيئة عبر موقعها الإلكتروني خدمة المساعدة الافتراضية التي تجيب مباشرة على أسئلة زوار الموقع المتعلقة بالإجراءات والتشريعات الضريبية.

وأطلق على المساعدة الافتراضية "TARA" "تارا" وهو المسمى المختصر لعبارة"Tax Aware Robot Assistant" التي تعني باللغة العربية "المساعد الضريبي بتقنية الذكاء الاصطناعي".

- تمت توسعة نطاق الأسئلة المدرجة في المساعدة الافتراضية "TARA" "تارا" من 200 سؤال رئيسي إلى أكثر من 500 سؤال رئيسي لكل لغة.
- تمت إضافة ما يقارب 4000 سؤال إضافي مختلف إلى محتوى الأسئلة الرئيسية لكل لغة مما جعل الإجمالي 7000 سؤال لكل لغة.

منصة شاملة للخدمات الضريبية

5

مميزات للموقع المطور للهيئة:

- ✓ مخطط واضح يلبي توقعات الزوار.
- ✓ تعزيز التفاعل بين الهيئة وقطاعات الأعمال على مدار الساعة.
- ✓ سهولة التصفح عبر 3 نقرات كحدٍ أقصى للوصول للصفحة المطلوبة.
- ✓ إتاحة خيارات البحث عبر العناوين وداخل محتويات الصفحات.
- ✓ مكتبة ضريبية إلكترونية شاملة مرتبة أبجدياً.

خصائص:

- ✓ أحدث تقنيات العرض، مع نافذة متنوعة للمعلومات.
- ✓ تقديم الاستمارات إلكترونياً، بتجربة تناسب كل مستخدم حسب احتياجاته.
- ✓ الوصول للمعلومات بخواص بحث متقدمة.

محتويات:

- ✓ أدلة وإرشادات، وتوضيحات توعوية وتثقيفية.
- ✓ استمارات مؤتمتة لدقة البيانات، وسرعة الاستجابة لطلبات دافعي الضرائب.
- ✓ حاسبة ضريبة القيمة المضافة، والتحقق من رقم التسجيل الضريبي.

الفصل الخامس:
مشروعات تطويرية

تسعى الهيئة من خلال عمليات التطوير المستمرة لأنظمتها للوصول لأعلى مستويات الشفافية، وتسهيل المعاملات، فاستمرت جهود الهيئة لإدارة، وتحصيل، وتنفيذ الضرائب الاتحادية بإجراءات تتميز بالوضوح، والسهولة.

ضريبة القيمة المضافة

طورت الهيئة آلياتها لرد الضريبة للفئات المؤهلة قانونا لاسترداد ضريبة القيمة المضافة، ومن أهم مشروعات التطوير في هذا المجال:

1. تطوير آلية استرداد ضريبة بناء مساكن المواطنين:

في إطار المراجعة المستمرة للإجراءات الضريبية لتحقيق أفضل مستويات الكفاءة في الأداء بدأت الهيئة في تنفيذ خطة لتطوير آلية استرداد المواطنين لضريبة القيمة المضافة المدفوعة من قبلهم عن بناء مساكنهم الجديدة، بما يعكس التوجهات الحكومية الرامية إلى تحقيق أعلى مستويات الرفاهية للمواطنين.

وقامت الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بتمويل الإسكان في الدولة ببحث تنفيذ آليات ميسرة لتسهيل عملية الاسترداد للمواطنين، وكثفت الهيئة تعاونها مع جهات تمويل الإسكان لتوفير التأكيدات اللازمة لدعم طلبات الاسترداد.

ومن أبرز النتائج التي حققتها الهيئة في مجال استرداد المواطنين لضريبة القيمة المضافة المدفوعة من قبلهم عن بناء مساكنهم الجديدة خلال فترة التقرير:

- تطوير آلية استرداد مواطني الدولة لبناء المساكن لتسهيل خطوات التقديم والمراجعة لتقديم أفضل الخدمات لمواطني الدولة من عدة خطوات شملت:

- تبسيط الإجراء على أن يتم تقديم طلب الاسترداد مرفقاً معه شهادة الإنجاز، وخلاصة القيد، والهوية الإماراتية ورسالة تأكيد الحساب البنكي.
- التنسيق مع جهات التمويل المعنية بتمويل الإسكان في الدولة لوضع آليات ميسرة لتسهيل عملية الاسترداد للمواطنين.
- مخاطبة البلديات المعنية في الدولة لتوضيح أنواع شهادات الإنجاز ورخص البناء.
- تقييم الشركات المشاركة في مناقصة مشروع جهة التحقق لاسترداد الضريبة للمواطنين عن المساكن المشيدة حديثاً، واختيار الأنسب.
- التواصل مع جهة التحقق بشكل دوري لحل مشاكل طلبات الاسترداد.
- معالجة أهلية الطلب داخلياً وتحويل الطلبات بعد الموافقة على الأهلية لجهة التحقق لاستكمال إجراءات المراجعة.
- التنسيق مع جهة التحقق لتسهيل تسليم المستندات المطلوبة الضرورية، والاعتماد على النسخ الإلكترونية.
- إعداد دفعات المواطنين باستخدام بيانات بنكية يتم التحقق منها بالنظام المرتبط بالمصرف المركزي، ومعالجة الدفعات.

2. آلية رد ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية:

ضمن جهودها لترسيخ موقع الدولة كمركز تجاري عالمي بدعم الأنشطة الاقتصادية التي تشارك فيها الأعمال الزائرة قامت الهيئة بالإجراءات التالية:

- تطوير النظام الإلكتروني لاستلام طلبات استرداد الشركات الأجنبية الزائرة عبر منصة الاسترداد الخاص ببوابة الخدمات الإلكترونية للهيئة "e-Service"، فأطلقت الهيئة آلية رد ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية الزائرة، وأتاحت نموذج رد الضريبة لزوار الدولة لغرض الأعمال من خلال موقعها الإلكتروني.
- اعتباراً من أبريل 2019 بدأت الهيئة تلقي طلبات الاسترداد المتعلقة بعام 2018 للأعمال الأجنبية المؤهلة لاسترداد الضريبة، حيث تقضي آلية رد ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية الزائرة بإرجاع الضريبة المدفوعة عن أي توريد أو استيراد تم من قبل أي شخص غير مقيم في الدولة أو إحدى الدول المطبقة يمارس الأعمال وغير خاضع للضريبة، وذلك للدول التي ترد ضريبة القيمة المضافة للأعمال الإماراتية الزائرة لديها، حيث تتم المعاملة بالمثل برد الضريبة للأعمال الزائرة للإمارات من تلك الدول.
- أطلقت الهيئة عبر موقعها الإلكتروني دليلاً إرشادياً حول آلية استرداد ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية تضمن شرحاً لمعايير وإجراءات الاسترداد، حيث أن فترة الاسترداد لكل طلب تكون سنة ميلادية واحدة، فتقديم طلبات الاسترداد الخاصة بالمطالبات المتعلقة بسنة 2018 الميلادية اعتباراً من الأول من أبريل 2019، أما في شأن السنوات اللاحقة فيكون تاريخ بدء تقديم طلبات الاسترداد اعتباراً من الأول من شهر مارس من العام التالي لعام المطالبة.

3. تطوير النظام الإلكتروني لرد الضريبة للسياح:

شهد النظام الإلكتروني لرد الضريبة للسياح -الذي يعد الأحدث من نوعه عالمياً- توسعاً كبيراً وعمليات تطوير كبيرة منذ انطلاقه في شهر نوفمبر عام 2018، مما رفع معدلات سعادة السياح المستخدمين له، لتميزه بسرعة إنجاز طلبات الاسترداد وسهولة الإجراءات ووضوحها، ومن أهم إجراءات التطوير والإنجازات التي حققها النظام خلال عام 2019:

- أصدرت الهيئة قرارها رقم (1) لسنة 2019 في شأن الحد الأقصى لمبلغ الاسترداد النقدي بموجب نظام رد ضريبة القيمة المضافة للسياح الذي نص على أن يكون الحد الأقصى للاسترداد النقدي للسياح مبلغ 7 آلاف درهم لكل سائح قادم من الخارج لكل 24 ساعة، وذلك لمواكبة الاستراتيجية العامة للدولة لتقليل الاعتماد على النقد في التعاملات المالية، والاستفادة من البنى التحتية الرقمية والتكنولوجية المتطورة في الإمارات.
- ارتفع عدد متاجر التجزئة المرتبطة إلكترونياً بالنظام إلى 12.31 ألف متجر في كافة أنحاء الدولة.
- 3.2 ملايين معاملة إلكترونية متعلقة برد الضريبة للسياح منذ بدء تطبيق النظام حتى نهاية 2019 بنمو نصف سنوي بلغ 110.53%.
- تفعيل استرداد ضريبة القيمة المضافة للسياح عبر خاصية we chat للسياح الصينيين.
- افتتاح منفذ خطم الملاحم لاسترداد ضريبة القيمة المضافة للسياح.
- إطلاق أجهزة الخدمة الذاتية لرد ضريبة القيمة المضافة للسياح الذين تنطبق عليهم الشروط المؤهلة عند مغادرتهم الدولة في المنافذ المشمولة بالنظام اعتباراً من يونيو 2019، فقامت شركة "بلانيت " – المخولة من الهيئة الاتحادية للضرائب بتشغيل النظام – بإطلاق الأجهزة المزودة بكافة الوسائل التقنية اللازمة لإتمام إجراءات رد الضريبة بشكل آلي بالكامل، في حين يتواجد موظفون من الشركة المشغلة قرب أجهزة الخدمة الذاتية لتقديم المساعدة للسائحين عند الحاجة لذلك.
- بنهاية 2019 ارتفع عدد أجهزة الخدمة الذاتية لرد الضريبة للسياح إلى 52 جهازاً بنمو 79.3% في 6 شهور.

الضريبة الإنتقائية

شهد عام 2019 تطورات جوهرية في مشاريع تطوير آليات تطبيق الضريبة الانتقائية، من حيث نطاقها، والآليات التنفيذية، والإجراءات الرقابية التي تنتهجها الهيئة، ومن أبرز هذه المشاريع:

1. توسيع نطاق السلع المشمولة بالضريبة الانتقائية:

تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة الرامية إلى تعزيز المكانة التنافسية المتقدمة للدولة، وتسريع وتيرة بناء مجتمع آمن وصحي؛ صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (52) لسنة 2019 بشأن "السلع الانتقائية والنسب الضريبية التي تُفرض عليها وكيفية احتساب السعر الانتقائي" الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من ديسمبر 2019، وبموجبه تم توسيع نطاق السلع التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية لتشمل المشروبات المُحَلَّاة، وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها، إضافة إلى التبغ ومنتجاته، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية التي بدأ تطبيق الضريبة الانتقائية عليها اعتباراً من بداية أكتوبر 2017.

ونفذت الهيئة خطة متكاملة متعددة المسارات بهدف ضمان التطبيق الدقيق والسلس لقرار مجلس الوزراء الموقر، ومساعدة الخاضعين للضريبة الانتقائية على الامتثال الطوعي، وتوفير الدعم التقني لهم للتسجيل المبكر تجنباً للتأخير والتعرض للمخالفات وأية عقبات قد تواجههم عند استيراد السلع الانتقائية، حيث بذلت الهيئة جهوداً مكثفة لإتاحة التسجيل قبل فترة مناسبة من دخول القرار حيز التنفيذ، فقامت باتخاذ الإجراءات التالية:

- أطلقت الهيئة نظاماً إلكترونياً جديداً محدثاً، يتميز بدقة إجراءات تسجيل السلع الانتقائية وتفاصيلها بمعايير ومتطلبات واضحة.
- إجراء تحديثات على نماذج التصريحات والإقرارات الضريبية الدورية الخاصة بالضريبة الانتقائية، ودعوة كافة قطاعات الأعمال المعنية لاتباع الإجراءات الجديدة عند تسجيل السلع الانتقائية في نظام الهيئة، والاطلاع على الوثائق والمتطلبات الخاصة بتسجيل السلع وإعدادها قبل التقدم بطلب تسجيلها في النظام.
- بدأت الهيئة قبل نحو 4 أشهر من التنفيذ الإلزامي للقرار بتلقي طلبات تسجيل منتجي، ومستوردي، ومخزني المشروبات المُحَلَّاة، وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها وكذلك تلقي طلبات تسجيل هذه السلع بخطوات تتميز بالسهولة والوضوح عبر الموقع الإلكتروني للهيئة.
- قامت الهيئة بالشراكة مع الدوائر الجمركية في جميع الإمارات والمختبرات المعتمدة في الدولة بالتنسيق للرقابة على حركة البضائع، وضمان سلاسة الإجراءات الجمركية المتعلقة بالقرار، ومدى الالتزام به.
- إطلاق مجموعة من الأدلة الإرشادية، ودليل المستخدم في شأن النماذج المحدثة في النظام، والآلية والمتطلبات الجديدة لتسجيل السلع الانتقائية لدى الهيئة، وتم نشرها عبر الخدمات الإلكترونية المتاحة على الموقع الرسمي للهيئة.
- نفذت الهيئة حملة توعوية شاملة شملت المعنيين بالتطبيق بإمارات الدولة تم خلالها استعراض أهداف وإجراءات توسيع نطاق الضريبة الانتقائية.

2. إطلاق نظام العلامات المميزة على التبغ ومنتجاته:

اعتباراً من بداية عام 2019 بدأ تطبيق المرحلة الأولى لنظام وضع العلامات المميزة على التبغ ومنتجاته بالنسبة لجميع أنواع السجائر، ليتم توفير العلامات المميزة "الطوابع الضريبية الرقمية" لإصدار أوامر شرائها من قبل مستوردي أو منتجي جميع أنواع السجائر، وذلك ضمن الإجراءات التنفيذية لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (42) لسنة 2018 بشأن "وضع علامات مميزة على التبغ ومنتجاته"، الذي يهدف إلى ترسيخ إطار رقابي شامل يتميز بالدقة والفاعلية لدعم جهود الهيئة لتحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي، بتتبع عبوات التبغ ومنتجاته إلكترونياً منذ إنتاجها حتى وصولها للمستهلك النهائي لضمان مطابقتها للمواصفات المعتمدة، والالتزام بسداد الضريبة المستحقة عليها.

وتم اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات التنفيذية لاستكمال تنفيذ المرحلة الأولى وبدء تنفيذ المرحلة الثانية التي تم من خلالها توسيع نطاق السلع المشمولة بالنظام، وشملت هذه الإجراءات:

- الأول من مايو 2019 تم منع استيراد جميع أنواع السجائر بدون "الطوابع الضريبية الرقمية".
- اعتباراً من أغسطس من العام نفسه تم منع بيع (تداول) جميع أنواع السجائر التي لا تحمل هذه الطوابع في أسواق الدولة.
- الأول من نوفمبر2019 دخل النظام مرحلته الثانية، فأصبح متاحاً لمنتجي ومستوردي جميع أنواع تبغ الأرجيلة ولفائف السجائر التي تسخن كهربائياً إصدار أوامر شراء لطلب الطوابع الضريبية الرقمية، على أن يتم اعتباراً من بداية مارس 2020 منع استيراد جميع أنواع تبغ الأرجيلة ولفائف السجائر التي تسخن كهربائياً بدون الطوابع الرقمية، واعتباراً من الأول من يناير 2021 سيُمنع توريد أو نقل أو تخزين، أو حيازة هذه السلع بدون الطوابع الضريبية الرقمية في الأسواق المحلية.
- واصلت الهيئة التنسيق مع الهيئة الاتحادية للجمارك ودوائر الجمارك المحلية فيما يخص عمليات التفتيش عند النقاط الجمركية والربط الإلكتروني.
- كما واصلت التنسيق مع وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية والبلديات فيما يخص عمليات التنفيش بقطاع التجزئة، إضافة إلى التنسيق مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، ومنظمة التجارة العالمية فيما يخص المواصفات الفنية للعلامات المميزة.
- نفذت الهيئة بالتعاون مع الشركة المشغلة للنظام حملة توعوية موسعة، وعقدت عدة لقاءات مع المعنيين بتصنيع وتجارة التبغ ومنتجاته، تم خلالها تقديم عروض توضيحية حول النظام وتمت الإجابة على كافة استفسارات المشاركين بشأن آليات تطبيق النظام وأهدافه.

مشروعات تطوير رئيسية

رد الضريبة للفئات المؤهلة للاسترداد:

- ✓ تطوير آلية استرداد ضريبة بناء مساكن المواطنين.
- ✓ آلية رد ضريبة القيمة المضافة للأعمال الأجنبية.
- ✓ تطوير النظام الإلكتروني لرد الضريبة للسياح.

آليات جديدة لتطبيق الضريبة الانتقائية، وتعزيز الإجراءات الرقابية:

- ✓ توسيع نطاق السلع المشمولة بالضريبة الانتقائية.
- ✓ إطلاق نظام العلامات المميزة على التبغ ومنتجاته .

الباب الثالث

الامتثال الضريبي

متابعة الالتزام الضريبي

واصلت الهيئة القيام بدورها الرقابي لمتابعة الالتزام الضريبي لدى جميع الفئات الخاضعة للضريبة، ومكافحة التهرب الضريبي، حيث تم التركيز على تطوير وتنفيذ استراتيجية الامتثال والإنفاذ الضريبي وفقاً لأفضل الممارسات العالمية من خلال:

- إعداد وتنفيذ استراتيجية الامتثال والإنفاذ الضريبي.
- إعداد وتنفيذ الخطة السنوية للتدقيق وفقاً لمحرك المخاطر.
- إعداد وتنفيذ الخطة السنوية للإنفاذ وفقاً لمحرك المخاطر.

وقد كثفت الهيئة حملاتها التوجيهية تزامناً مع أعمال التفتيش على السجلات والمستندات والوثائق الخاصة بدافعي الضرائب، والتعامل مع حالات عدم الامتثال للتأكد من حسن الامتثال للتشريعات الضريبية، كما قامت بتنفيذ عمليات مراجعة وتدقيق للإقرارات الضريبية والتقارير المسلّمة إليها، ومن أهم النتائج التي تحققت خلال عام 2019:

- تلقت الهيئة العديد من التصاريح الطوعية من دافعي الضرائب للإبلاغ عن تصحيح أخطاء سابقة من جانبهم في الإقرارات الضريبية أو في التقييمات أو في طلبات استرداد الضريبة، مما يعد مؤشراً على فاعلية الإجراءات الرقابية للهيئة.
- تم تنفيذ 6509 زيارات ضمن الحملات التفتيشية التي نفذتها الهيئة على المنشآت والمحلات خلال فترة التقرير، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الضرائب والغرامات من المخالفين.
- أطلقت الهيئة حملة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية، تم خلالها تنفيذ عمليات تفتيش لضمان امتثال جميع الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة للوائح عرض الأسعار الكاملة (شامل الضريبة) على السلع والخدمات لتجنب المخالفات.

إجراءات لتعزيز الامتثال ومكافحة التهرب الضريبي

6509

زيارات شملتها الحملات التفتيشية خلال 2019 للتأكد من الالتزام الضريبي.

- عرض الأسعار (شامل الضريبة) حملة نفذتها الهيئة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية الامتثال والإنفاذ الضريبي.
- إعداد وتنفيذ الخطة السنوية للتدقيق وفقاً لمحرك المخاطر.
- إعداد وتنفيذ الخطة السنوية للإنفاذ وفقا لمحرك المخاطر.

الباب الرابع

جودة وكفاءة الخدمات الإدارية

الأنشطة المساندة

حرصت الهيئة على تطبيق برامج وأنشطة المهام المساندة التي تتميز بالجودة والكفاءة والشفافية لدعم الإدارات في تحقيق مهام الهيئة لضمان تقديم خدمات إدارية تتوافق مع أفضل المعايير والممارسات بجميع القطاعات ومن بينها:

1. رأس المال البشري:

منذ أنطلاق أنشطتها وضعت الهيئة استراتيجية شاملة لإدارة الكفاءات البشرية المتاحة للحصول على أفضل ما لديها، وتكوين وصقل كفاءات الأفراد وتطويرها والمحافظة عليها من خلال استراتيجية شاملة لجذب كفاءات بشرية مؤهلة في المجال الضريبي بأداء عالٍ، وتأهيل وتطوير مهارات كوادر الهيئة من خلال التدريب المستمر.

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت في مجال تطوير الموارد البشرية في الهيئة:

- ارتفعت نسبة التوطين إلى 76 %، بزيادة بنسبة 4 % مقارنة بعام 2018، وأعلى من المستهدف بـــ 1 %.
- ارتفعت القوى العاملة بمقدار 103 موظفين انضموا للهيئة في 2019.
- إنجاز 100% من التدريبات المستهدفة لكافة الفئات الوظيفية.
- تدريب 95% من موظفي الهيئة بإجمالي 6965 ساعة تدريبية.
- إطلاق منصة التعليم الإلكتروني لينكدإن في سبتمبر 2019، وبلغت نسبة التفاعل مع المنصة 75%، بإنجاز 411 دورة تدريبية بنجاح، وأكثر من 9000 مشاهدة لفيديوهات تعليمية من قبل الموظفين.

2. إنجازات مالية:

تمكنت الهيئة من إرساء آليات عمل مالية تتميز بالتطور والدقة وسرعة الإنجاز، وواصلت إدارة الشؤون المالية تنفيذ عملياتها اعتماداً على أحدث المعايير والأنظمة المالية والمحاسبية، ومن أبرز الإنجازات التي حققتها الهيئة في هذا المجال خلال عام 2019:

- تنفيذ دراسة للتدفقات النقدية لعام 2019.
- إجراء دراسة لتحديث تنبؤات الإيرادات لعامي 2019 و2020.
- البدء في تحديث السياسات والإجراءات المالية، وتوثيق إجراءات توزيع الحصيلة الضريبية، وتوثيق إجراءات الاسترداد الضريبي.
- تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS.
- ترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة 45% من الموازنة المعتمدة لعام 2019.
- مواصلة تحسين وتطوير النظام الضريبي من خلال توضيح المتطلبات المالية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تعديل الصلاحيات المالية على النظام المالي بأقل المخاطر المحتملة بالتنسيق مع وزارة المالية.
- استحداث بنود جديدة في شجرة الحسابات بما يخدم متطلبات التسجيل المحاسبي للهيئة.
- الالتزام بدقة التقارير المالية المصدرة بالرغم من تحديات النظام الضريبي.

3. إنجازات قانونية :

واصلت إدارة الشؤون القانونية بالهيئة القيام بمهام التنسيق والمتابعة مع إدارة قضايا الدولة بوزارة العدل فيما يخص دعاوى الهيئة، بالإضافة إلى مراجعة وتعديل المستندات والوثائق القانونية المتعلقة بالهيئة كالاتفاقيات ومذكرات التفاهم، ومن أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا المجال:

- مراجعة 38 عقداً واتفاقية، ومراجعة 12 قراراً إدارياً.
- تقديم 34 استشارة قانونية في أمور متنوعة.
- متابعة 70 اعتراضا تتعلق بلجنة فض المنازعات الضريبية.

كفاءات بشرية وإدارية بأفضل المعايير

%76

نسبة التوطين بالهيئة بزيادة 4% عن 2018، وأعلى 1% من المستهدف.

- إطلاق منصة التعليم الإلكتروني لينكدإن بإنجاز **411** دورة تدريبية.
- تنفيذ دراسة للتدفقات النقدية لعام **2019**.

103

موظفين جدد انضموا للهيئة في **2019**.

- إجراء دراسة لتحديث تنبؤات الإيرادات لعامي **2019** و**2020**.
- بدء تحديث السياسات والإجراءات المالية.

6965

ساعة تدريبية استفاد منها **95%** من موظفي الهيئة.

- ترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة **45%** من الموازنة المعتمدة لعام **2019**.
- تعديل الصلاحيات المالية بأقل المخاطر المحتملة بالتنسيق مع وزارة المالية.

@uaetax

Federal Tax Authority

www.tax.gov.ae

info@tax.gov.ae

600 599994